



# أهمية القروض الصغيرة في النمو

كلمة رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

مؤتمر سنابل

١٢ أيار ٢٠٠٩ | بيروت- لبنان

صاحب الرعاية،

السيدات والسادة،

العاملون على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبشرية على اتفاق بان تنمية طاقات المعوزين تخفف البؤس عن هؤلاء وتحقق، فضلا عن ذلك، نموًا في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، والاستهلاك، والادخار، كما تدفع باتجاه النمو المتوازن والتخفيف من الفوارق الاجتماعية وتوليد فرص العمل - لاسيما لدى النساء - وتعميق المهارة أو تلقيها وتحقيق القيم المضافة في العديد من الأنشطة الواعدة وامتصاص البطالة وتخفيف الهجرة ان إلى الخارج أو من الريف إلى المدينة مع ما تولده هذه الأخيرة من اكتظاظ سكاني، ومشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية وغيرها.

والمشكلة المحورية التي تعترض عملية إنماء القدرات الذاتية للمعوزين هي تامين التمويل اللازم لهذه الشريحة من الناس غير المؤهلة للاقتراض من المصارف "non-bankable" وذلك

بسبب عدم توفر شروط الاقتراض المعروفة لديها والتي، من أهمها، الضمانات الكافية والدخل الثابت. ويزيد البعض على ذلك ضرورة توفير عدد من خدمات مالية أخرى مساندة للمعوزين مثل فتح حسابات الادخار التي تمكنهم من إيداع مداخيلهم النقدية فيها حماية لأنفسهم من تقلبات الدخل وعدم انتظامه وتسلم الأموال المرسلة إليهم من أقاربهم العاملين في الخارج وغيره ...

من هنا منح القيمون على توزيع جوائز نوبل للسلام البروفسور محمد يونس ومصرفه غرامين المعروف بتخصصه ببرامج الإقراض الصغير للمعوزين الجائزة المذكورة عن عام ٢٠٠٦ اعترافاً وتقديراً منهم بأهمية أفكاره ومصرفه في رفع المستويات المعيشية لكثير من الفقراء وتحفيز النمو الاقتصادي في بلاده بنغلاديش . وقد اقتبست العديد من الدول، بما فيها عدد من دول الشرق الأوسط مثل الأردن واليمن ولبنان، والتي تضم جماعات بائسة تجربة البروفسور يونس لإدخال هذه الجماعات في دوراتها الإنتاجية .

من جهته أدرك مصرف لبنان أهمية موضوع دعم القدرات الذاتية للمعوزين فقام بوضع إطار تنظيمي للقروض الصغيرة التي تمنح للأفراد أو للمؤسسات الصغيرة ما دون الأربعة أشخاص بهدف إنشاء وتطوير مشاريع إنتاجية وحدد حده الأقصى بعشرة ملايين ليرة لبنانية على أن لا تتجاوز مهلة سداد القرض الثلاث سنوات. كما حدد المؤسسات المعتمدة في منح القروض الصغيرة بالجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية التي يوافق مصرف لبنان على التعامل المصارف معها . وحفز هذه الأخيرة، أي المصارف، على التعامل بالقروض الصغيرة والسماح لها تخفيض الاحتياطي الإلزامي ما يوازي نسبة ١٠٠% من مجموع أرصدة القروض الصغيرة التي تمنحها هي مباشرة إلى المقترضين أو إلى المؤسسات المعتمدة في منح القروض الصغيرة أو بالاشتراك مع هيئات أخرى، وذلك ضمن حد أقصى- نسبته ٥% من قيمة الاحتياطي الإلزامي، وهي نسبة يمكن رفعها في حال أثبتت الإحصاءات وجود ضرورة لذلك.

كذلك نظر مصرف لبنان بإيجابية إلى جميع الطلبات والمراجعات الخاصة بتأسيس مصرف أو مؤسسة مالية متخصصة بتمويل الفقراء. وكذلك شجع إنشاء المؤسسات المالية ذات البعد الاجتماعي كالمصارف وصناديق الاستثمار المشترك الإسلامية وهذه الأخيرة مؤسسات لا تعتمد الفائدة في عملياتها بل عدداً من العقود مثل المضاربة والمشاركة والإجارة وبيع السلم والاستصناع في تنمية وتمويل المشاريع المتناهية الصغر والكبير على السواء. هذا وتتضمن سياسة مصرف لبنان العامة في تفصيلاتها أموراً عديدة تدعم بشكل مباشر، وغير مباشر، تعزيز القدرات الذاتية للمعوزين من أهمها احتواء التضخم وإرساء الاستقرار في أسعار الصرف والبقاء خارج تأثيرات الازمات الخارجية مثل الأزمة المالية الحالية وغيرها .

لقد شجعت توجهات مصرف لبنان للإقراض الصغير بعض العاملين في هذا المضمار على تحويل نشاطهم الظرفي إلى عمل مؤسسي- يتم ضمن إطار مؤسسة متخصصة بالإقراض

الصغير يسمح لها الاعتبار الذي يوفره تسجيلها لدى مصرف لبنان من توسيع دائرة نشاطها سواء بتنوع القروض التي تقدمها إلى الذين ليس لهم أية علاقة سابقة بالقطاع المصرفي أو بالدخول بشراكة *partnerships* مع عدد من المصارف اللبنانية بهدف تطوير قدرة هذه الأخيرة في تقديم منتجات التمويل المتناهي الصغر بتكلفة ومخاطر اقل وتجاوز سلبيات تمركزها القطاعي والمناطقى في أداء الخدمات المالية. كما حصل توسيع لشريحة الشركاء الإقليميين والعالميين الذين يمكن لمؤسسات الإقراض الصغير التعامل معهم والاستفادة من قدراتهم التقنية والمالية.

وتشير إحصاءات مصرف لبنان الموقوفة بنهاية ٢٠٠٨ إلى أن حجم القروض الصغيرة الممنوحة مباشرة من المصارف بموافقة مؤسسات الإقراض الصغير والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي هو بحدود ١,٩ مليار ليرة لبنانية. بينما بلغ حجم القروض الصغيرة الممولة من تسليفات ممنوحة من المصارف إلى مؤسسات الإقراض الصغير والحائزة أيضا على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية. ولم تتجاوز قيمة القرض الواحد في معظم برامج الإقراض مبلغ الـ \$٣٠٠٠ اما مدة التسديد فقد تراوحت بين ستة أشهر وثلاثين شهرا. وهذه أرقام مقبولة نسبيا مقارنة بباقي البلدان العربية ولكنها متخلفة عن البلدان الآسيوية وبلدان أميركا اللاتينية.

والحقيقة ان سوق التمويل المتناهي الصغر في لبنان هو اكبر من ذلك لان الإحصاءات السابقة لا تتضمن القروض الممنوحة من قبل الكثير من الهيئات الاجتماعية غير المسجلة لدى مصرف لبنان ولا تشترك مع المصارف في أي برامج إقراض. فهناك عدد من الجمعيات المدنية الرائدة في تقديم القروض الصغيرة للأفراد، من رجال ونساء، وللجماعات أيضا، على جميع الأراضي اللبنانية، من خلال شبكة مؤلفة من العديد من المكاتب. وموظفيها هم من ذوي الخبرة والكفاءة وعلى إمام بحاجات الجماعات المحلية. وقد شجع اندفاع هذه الجمعيات في العمل مؤسسات أجنبية إلى عقد الشراكة معها وتقديم التمويل لها مثل الصندوق الأوروبي ESMF والوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID وغيرها ...

كما أن هناك عددا" من الجمعيات تمارس على نطاق واسع نشاط الإقراض الصغير دون توخي الربح مستندة في ذلك على معتقدات دينية ترفدها بموارد متنوعة مثل التبرعات والهبات والانتساب والاشتراكات والفروض الدينية والمساهمات وغيرها ... الأمر الذي يمكنها من توسيع شريحة ما تقدمه من قروض وخدمات غير مربوطة بالفائدة مثل منح القروض الحسنة بكفالة عضوين أو أكثر من الجمعية أو لقاء رهن مقتنيات خاصة أو مقابل الاكتفاء بالخبرة والسمعة الحسنة للمقترض وتقديم الكفالة إلى المؤسسات التجارية والخدماتية لصالح المقترض بما يمكنه من شراء السلع والخدمات بالتنسيق لأجل مختلفة من هذه المؤسسات بأسعار تشجيعية. أيضا تعرض هذه الجمعيات تقديمات متنوعة على أعضائها وغيرهم من خلال صناديقها الخاصة بالتكافل الاجتماعي.

لقد ساهمت التوجهات السابقة في مجال الإقراض الصغير على تحقيق عدد من النتائج الطيبة أهمها : تسهيل عودة مهجري المناطق التي تعرضت للاعتداءات الإسرائيلية إلى قراهم ودعم بقاء الكثير من المعوزين في مناطقهم النائية لإنماء هذه المناطق وتعميرها، الأمر الذي خفف من حدة البطالة التي ارتفعت في السنوات الأخيرة لأسباب متنوعة منها: ارتفاع نسب النمو الديموغرافي وضمور فرص العمل في مؤسسات القطاع العام وفي مؤسسات القطاع الخاص بسبب اشتداد وطأة المنافسة على هذا الأخير بفعل العولمة، وتراجع الطلب على اليد العاملة اللبنانية من قبل الدول المستقطبة تاريخياً لها، وفي مقدمتها دول الخليج وإفريقيا، بسبب عدد من العوامل آخرها ضغوطات الأزمة المالية العالمية الراهنة.

نبارك لشبكة سنابل عامها السابع، ونشكرها على عقد هذا المؤتمر المهم والذي يكتسي أهمية خاصة في هذا الظرف العالمي الاستثنائي.

وشكراً.